



تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة و الطباعة و النشر

الخارجية في رسالتين إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام وإلى رئيسة ومفوضة «حقوق الإنسان»: سورية ماضية بأداء واجبها في حماية مواطنيها ونزع الإرهاب... الإرهابيون يرتكبون المجازر ويسوقونها للمتاجرة بها

دمشق

سانا

الصفحة الاولى

السبت 17-3-2012

وجهت وزارة الخارجية والمغتربين أمس رسالتين متطابقتين إلى رئيس مجلس الامن والامين العام للامم المتحدة والى كل من رئيسة مجلس حقوق الانسان والمفوضة السامية لحقوق الانسان

حول الجرائم التي ارتكبتها المجموعات الارهابية مؤخرا في محافظة حمص وغيرها من المحافظات السورية.

وقالت وزارة الخارجية والمغتربين ان المجموعات الارهابية ارتكبت صباح يوم 12 اذار 2012 مجزرة مروعة أخرى في بعض احياء مدينة حمص ذهب ضحيتها حوالي 45 مواطنا اضافة إلى الفطائع التي ترتكبها هذه المجموعات في انحاء أخرى من سورية.

واضافت الوزارة ان هذه المجموعات الارهابية اعتادت ارتكاب مثل هذه المجازر واتهام الحكومة بذلك قبيل انعقاد جلسات لمجلس الامن او مجلس حقوق الانسان لمناقشة الاوضاع في الشرق الاوسط او في سورية بهدف الاساءة إلى سورية واستخدام هذه المأساة وغيرها كمادة اعلامية للمتاجرة بها.

وقالت الوزارة ان الارهابيين قاموا بذبح وقتل هؤلاء المواطنين الابرياء وتصويرهم وارسال ذلك إلى المحطات والقنوات الفضائية التي تساهم في التضليل وتوتير الاوضاع في عمل يتنافى مع قيم الاعلام الموضوعي ولتشويه الحقائق ودعم الارهاب.

واكدت الوزارة ان السلطات المعنية القت القبض على عدد من هؤلاء الارهابيين الذين ارتكبوا الجريمة واعترفوا بها مشيرة إلى ان المعلومات التي افادت بها عائلات الضحايا والقريبون منها تثبت ان جميع من طالتهم هذه الجريمة من الشباب والاطفال والنساء الذين قامت المجموعات الارهابية المسلحة باختطافهم وقتلهم لاحقا هم من الذين كانوا يعارضون ما تقوم به المجموعات الارهابية ويرفضون الانصياع لمخططاتها وخاصة ممن يصنفهم الارهابيون على انهم يدعمون الدولة.

وقالت الوزارة ان الفتاوى التي اصدرها بعض رجال الدين في دول عربية والتحريض على استدعاء التدخل العسكري الاجنبي في سورية تقف بشكل مباشر خلف الاسباب التي قادت إلى هذه المجازر في حمص وفي محافظات سورية أخرى.

واضافت الوزارة ان سورية تناشد كل الدول والمنظمات التي تحارب الارهاب الوقوف في وجه القتل والدماء والفتنة وممارسة الضغط على كل الاطراف المعروفة بالتوقف عن دعم الارهاب والمساعدة على وقف سفك دماء السوريين ومحاسبة الدول والجهات التي تقوم بدعم الارهاب في سورية بما ينسجم مع قرارات مجلس الامن المتعلقة بمكافحة الارهاب.

وقالت الوزارة ان الحكومة السورية تؤكد انها ماضية في اداء واجبها في حماية مواطنيها ونزع اسلحة الارهاب ومحاسبة مرتكبيه وانها ماضية في سعيها لايجاد حل سياسي لازمة التي تمر بها سورية بالتعاون

مع المبعوث الخاص كوفي اناون ومن خلال تعزيز الانجازات الديمقراطية التي بدأها منذ شهر اذار من العام الماضي في مختلف المجالات بما في ذلك الغاء حالة الطوارئ واصدار قانون التعددية الحزبية وقانون الانتخابات المحلية وقانون حرية الاعلام والاهتمام بالوضع الاقتصادي للمواطنين واصدار الدستور الجديد وغيرها من التشريعات التي تهدف إلى تعزيز الحياة السياسية وتعميق التعددية والديمقراطية وتقود إلى اطلاق عملية اصلاح متكاملة.

واضافت الوزارة انه من جانب اخر اختارت سورية طريق الحوار الوطني نهجا لحل المشاكل التي تواجهها من خلال مشاركة اطراف المعارضة السورية والمستقلين في عملية تهدف إلى حل الاشكالات التي يجب التصدي لها واعادة الامن والاستقرار إلى سورية.

واكدت الوزارة ان سورية تعبر عن املها في ان تشاركها الدول الاعضاء في الامم المتحدة وكذلك جميع اجهزة الامم المتحدة ذات الصلة هذا التوجه كطريق للخروج من الازمة الحالية في سورية وعبر انتهاء العنف ووقف التمويل الخارجي للارهاب ومن خلال اعادة الامن والاستقرار اليها.

[E - mail: admin@thawra.com](mailto:admin@thawra.com)

مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر - دمشق - سورية